

Distr.: General
12 December 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة فانيسا غوميس (البرتغال)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية للبند ٥٦ من جدول الأعمال (انظر A/61/425، الفقرة ٢). وأتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين ٢٩ و ٣٣ المعقودتين في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/61/SR.29 و 33).

ثانيا - النظر في مشروع القرارين A/C.2/61/L.37 و A/C.2/61/L.64

٢ - في الجلسة ٢٩، المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل جنوب أفريقيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار عنوانه "مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا" (A/C.2/61/L.37)، ونصه كما يلي:

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحت الرمز A/60/425 و Add.1 و 2.



”إن الجمعية العامة،

”إذ تشير إلى إعلان بروكسل وإلى برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً،

”وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وبخاصة الفقرة ١٥ منه، التي تعهد فيها رؤساء الدول والحكومات بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً،

”وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

”وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٢٨/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

”وإذ تعيد تأكيد قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ عن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

”وإذ تحيط علماً بالإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤ بشأن موضوع ”تعبئة الموارد والبيئة المؤاتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً“،

”١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام؛

”٢ - تعيد تأكيد التزامها بالإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود المشاركون في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، وتعهدوا فيه من جديد بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً عن طريق إحراز تقدم في بلوغ الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق السلام والتنمية؛

٣ - **تعترف** بنتائج استعراض منتصف المدة العالمي الشامل، التي تم فيها التأكيد على أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، لا تزال الحالة الاجتماعية - الاقتصادية العامة في تلك البلدان هشة وفي حاجة إلى الاهتمام، وبأنه ليس من المرجح، في ضوء الاتجاهات الراهنة، أن يحقق العديد من أقل البلدان نمواً الغايات والأهداف المحددة في برنامج العمل؛

٤ - **تؤكد** على أنه من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بفعالية في أقل البلدان نمواً عن طريق تنفيذ الالتزامات السبعة لبرنامج العمل في حينها؛

٥ - **تعيد التأكيد** على أن برنامج العمل يشكل إطار عمل أساسياً لإقامة شراكة عالمية قوية تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً؛

٦ - **تعيد التأكيد أيضاً** على أن إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل يتطلب التنفيذ الفعال للسياسات والأولويات الوطنية لتحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة في أقل البلدان نمواً، وكذلك إقامة شراكة قوية وملتزم بها بين تلك البلدان وشركائها في التنمية؛

٧ - **تشدد** على أنه ينبغي لأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل، الاسترشاد بأمور في جملتها اتباع نهج متكامل وإقامة شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية والسيطرة على المقدرات الوطنية واتخاذ إجراءات عملية المنحى؛

٨ - **تحث** أقل البلدان نمواً على تعزيز تنفيذ برنامج العمل عن طريق أطرها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيحية الحد من الفقر والتقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في حال وجودها؛

٩ - **تدعو** الشركاء في التنمية إلى زيادة دعمهم المالي والفني لتنفيذ برنامج العمل، بغية التصدي للتحديات والقيود التي تحددها أقل البلدان نمواً على نحو ما يرد في استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠؛

١٠- تشجع نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين على مساعدة أقل البلدان في تحويل أهداف وغايات برنامج العمل إلى إجراءات عملية وفقا للاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان؛

١١- تدعو المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف التي لم تعمم بعد تنفيذ إعلان بروكسل وبرنامج العمل في برامج عملها وكذلك في عملياتها الحكومية الدولية، ولم تقم بعد، في إطار ولاية كل منها، ببرمجة متعددة السنوات لإجراءات تكون في صالح أقل البلدان نموا، إلى القيام بذلك؛

١٢- تشجع نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، وكذلك ممثلي مؤسسات بريتون وودز على الصعيد القطري، والمأخين الثنائيين ومتعددي الأطراف وغيرهم من الشركاء في التنمية، على التعاون مع منتديات التنمية الوطنية وآليات المتابعة الوطنية وتقديم الدعم لها لتنفيذ برنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية؛

١٣- تؤكد، في سياق الاستعراضات العالمية السنوية، على النحو المتوخى في برنامج العمل، على ضرورة تقييم تنفيذ برنامج العمل في كل قطاع على حدة وتدعو، في هذا الصدد، منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة إلى القيام، وفقا لولاية كل منها، بتقييمات قطاعية لبرنامج العمل وتقديم تقرير عما أحرز من تقدم في تنفيذه باستخدام معايير ومؤشرات تقاس في ضوء غايات وأهداف برنامج العمل والمشاركة الكاملة في استعراضات برنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية؛

١٤- تؤكد أيضا على الأهمية الحاسمة لتكامل وتنسيق عمليات المتابعة والرصد والإبلاغ من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية؛

١٥- تطلب إلى الأمين العام أن يكفل، على مستوى الأمانة العامة، التعبئة التامة لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتنسيق الكامل بينها تيسيرا للتنفيذ المنسق لبرنامج العمل، وكذلك الاتساق في متابعته ورصده واستعراضه على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية، بطرق منها آليات تنسيق من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية؛

”١٦- تكرر دعوها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة، إلى أن تقدم الدعم الكامل لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تتعاون معه تعاوناً تاماً؛

”١٧- تطلب إلى الأمين العام إعداد استراتيجية تفصيلية ومحددة بوضوح للدعوة بشأن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل في حينه، وتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين؛

”١٨- تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مرحلياً تحليلياً وعملياً المنحى سنوياً عن مواصلة تنفيذ برنامج العمل، وأن يوفر الموارد اللازمة لإعداده“.

٣ - وفي الجلسة ٣٣، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضاً على اللجنة مشروع قرار عنوانه ”مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً“ (A/C.2/61/L.64)، عرضه نائب رئيس اللجنة، برايونو آتيانتو (إندونيسيا)، على أساس مشاورات غير رسمية أُجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/61/L.37.

٤ - وفي الجلسة نفسها، قام ممثل ماليزيا بتصويب النص شفويًا.

٥ - وعلمت اللجنة، في الجلسة نفسها أيضاً، أنه لا تترتب على مشروع القرار أية آثار في الميزانية البرنامجية (انظر A/C.2/61/SR.33).

٦ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/61/L.64 بصيغته المنقحة شفويًا (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/61/L.64، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/61/L.37 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة،

وإذ تشير إلى إعلان بروكسل^(١) وإلى برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٢)،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٣)، وبخاصة الفقرة ١٥ منه، التي تعهد فيها رؤساء الدول والحكومات بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٤)،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٢٨/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١/٦١ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

وإذ تحيط علماً بالإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٤ بشأن موضوع "تعبئة الموارد

(١) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٣) انظر القرار ٢/٥٥.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

والبيئة المؤاتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٥)،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام^(٦)؛

٢ - **ترحب** بالمساهمات المقدمة خلال التحضير لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٧)، بما في ذلك صياغة استراتيجية كوتونو لمواصلة تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٧) بوصفها مبادرة تتبناها وتقودها أقل البلدان نمواً؛

٣ - **تعيد تأكيد** التزامها بالإعلان^(٨) الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني باستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، وتعهدوا فيه من جديد بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً عن طريق إحراز تقدم في بلوغ الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق السلام والتنمية؛

٤ - **تعترف** بنتائج استعراض منتصف المدة العالمي الشامل، التي تم فيها التأكيد على أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، لا تزال الحالة الاجتماعية - الاقتصادية العامة في تلك البلدان هشة وفي حاجة إلى الاهتمام، وبأنه ليس من المرجح، في ضوء الاتجاهات الراهنة، أن يحقق العديد من أقل البلدان نمواً الغايات والأهداف المحددة في برنامج العمل؛

٥ - **تؤكد** على أنه من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بفعالية في أقل البلدان نمواً عن طريق تنفيذ الالتزامات السبعة لبرنامج العمل في حينها؛

٦ - **تعيد التأكيد** على أن برنامج العمل يشكل إطار عمل أساسياً لإقامة شراكة عالمية قوية تهدف إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً؛

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/59/3)، الفصل الثالث، الفقرة ٤٩.

(٦) A/61/82-E/2006/74/Corr.1 و A/61/82/Corr.1-E/2006/74/Corr.1.

(٧) A/61/117، المرفق الأول.

(٨) انظر القرار ١/٦١.

- ٧ - **تعيد التأكيد أيضا** على أن إحراز تقدم في تنفيذ برنامج العمل يتطلب التنفيذ الفعال للسياسات والأولويات الوطنية لتحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة في أقل البلدان نمواً، وكذلك إقامة شراكة قوية وملتزم بها بين تلك البلدان وشركائها في التنمية؛
- ٨ - **تشدد** على أنه ينبغي لأقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية، من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل، الاسترشاد بأمور في جملتها اتباع نهج متكامل، وإقامة شراكة عالمية حقيقية أوسع نطاقاً، وإمساك البلد بزمam أمورهِ، واعتبارات السوق، واتخاذ إجراءات عملية المنحى؛
- ٩ - **تحث** أقل البلدان نمواً على تعزيز تنفيذ برنامج العمل عن طريق أطرها الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والتقييمات القطرية الموحدة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في حال وجودها؛
- ١٠ - **تحت أيضاً** الشركاء في التنمية على بذل أقصى الجهود، كل منهم على حدة، لمواصلة زيادة دعمهم المالي والتقني لتنفيذ برنامج العمل؛
- ١١ - **تشجع** نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين على مساعدة أقل البلدان في تحويل أهداف وغايات برنامج العمل إلى إجراءات عملية وفقاً للاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية لتلك البلدان؛
- ١٢ - **تشجع أيضاً** نظام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، وكذلك ممثلي مؤسسات بريتون وودز على الصعيد القطري، والمانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف وغيرهم من الشركاء في التنمية، على التعاون مع المنتديات الإنمائية وآليات المتابعة ذات الصلة وتقديم الدعم لها، حسب الاقتضاء؛
- ١٣ - **تدعو** المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف التي لم تعمم بعد تنفيذ إعلان بروكسل^(١) وبرنامج العمل في برامج عملها وكذلك في عملياتها الحكومية الدولية، ولم تقم بعد، في إطار ولاية كل منها، ببرمجة متعددة السنوات لإجراءات تكون في صالح أقل البلدان نمواً، إلى القيام بذلك؛
- ١٤ - **تؤكد**، في سياق الاستعراضات العالمية السنوية، على النحو المتوخى في برنامج العمل، على ضرورة تقييم تنفيذ برنامج العمل في كل قطاع على حدة وتدعو، في هذا الصدد، منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة إلى القيام، وفقاً لولاية كل منها، بتقديم تقرير عما أحرز من تقدم في تنفيذه باستخدام معايير ومؤشرات

تقاس في ضوء غايات وأهداف برنامج العمل والمشاركة الكاملة في استعراضات برنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية؛

١٥ - **تؤكد أيضا** على الأهمية الحاسمة لتكامل وتنسيق عمليات المتابعة والرصد والإبلاغ من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية؛

١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل، على مستوى الأمانة العامة، التعبئة التامة لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتنسيق الكامل بينها تيسيرا للتنفيذ المنسق لبرنامج العمل، وكذلك الاتساق في متابعته ورصده واستعراضه على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية، بطرق منها آليات تنسيق من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية؛

١٧ - **تكرر** دعوتها إلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة، إلى أن تقدم الدعم الكامل لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تتعاون معه تعاوناً تاماً؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام إعداد استراتيجية تفصيلية ومحددة بوضوح ترمي إلى التوعية بمقاصد برنامج العمل وأهدافه والتزاماته بغية تيسير التنفيذ الفعال للبرنامج في حينه، وتقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين؛

١٩ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مرحلياً تحليلياً وعملياً المنحى سنوياً عن مواصلة تنفيذ برنامج العمل، وأن يوفر الموارد الكافية لإعداد ذلك التقرير، في حدود الموارد المتاحة.